



جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية

المحاضرة : الثالثة

المرحلة : الماجستير // الدراسات العليا

اسم المادة : مناهج المحدثين

عنوان المحاضرة : العدالة في الراوي .

اسم التدريسي : أ . د . عدي جاسم حماده الجبوري

العام الدراسي ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ م

## العدالة في الراوي

من الأوصاف والشرائط التي ذكرها النقاد والمحدثون لكون الحديث صحيحاً تؤول في واقع الأمر إلى شرطين أساسيين : الأول . العدالة . الثاني . الضبط .

فقد أشار النقاد القدامى إلى هذين الشرطين في أقوالهم التي كانوا يذكرون فيها صفات من تقبل روايته ، وطبقوها على الرواة ، وإن لم ينصوا عليهما حرفياً . وكانوا لا يقبلون إلا حديث الثقة الضابط ، ويردون حديث أهل الغفلة ، وإن كانوا من أصلح الناس . وأخرج الحاكم من طريق : أخبرنا محمد بن أحمد بن تميم الأصم ، قال : ثنا عبيد بن شريك قال : ثنا نعيم بن حماد قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : قيل لشعبة "رحمه الله" [ ت ١٦٠ هـ ] : « من الذي يُترك حديثه ؟ فقال : إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ، تُرك حديثه ، وإذا إنهم بالحديث : تُرك حديثه ، فإذا أكثر الغلط تُرك حديثه ، وإذا روى حديثاً اجتمع عليه ، غلط ، تُرك حديثه ، وما كان غير هذا فاروا عنه»<sup>(١)</sup> .

وسئل عبد الله بن المبارك عن العدل ، فقال : « من كان فيه خمس خصال : يشهد الجماعة ، ولا يشرب هذا الشراب ، ولا تكون في دينه خربة ، ولا يكذب ، ولا يكون في عقله شيء »<sup>(٢)</sup> .

وقال الزهري : سمعت سعيد بن المسيب ، يقول : ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب ، لا بد ، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله<sup>(٣)</sup> .

وقال الربيع بن سليمان قال الشافعي : (( من كثر غلظه من المحدثين - ولم يكن له أصل كتاب صحيح - لم يقبل حديثه ، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته ))<sup>(٤)</sup> .

(١) - معرفة علوم الحديث للحاكم : ١٠٢/١ .

(٢) - الكفاية في علم الرواية للخطيب : ١٠٥/١ .

(٣) - المصدر نفسه .

(٤) - الكفاية في علم الرواية للخطيب : ١٠٥/١ .

## العدالة : أولاً : العدالة في اللغة :

العَدْلُ : هو ما قام في النفوس أنه مستقيمٌ ، والعدلُ اسمٌ من أسمائه سبحانه وتعالى . تعالى ذكره .

وهو الوسط في الأمور ، من غير إفراط في طرفي الزيادة والنقصان ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ (١٤٣) ، أي : عدلاً .

ويطلق في اللغة ، ويراد به المصدر المقابل للجور ، وهو اتصاف الغير بفعل ما يجب له وترك ما لا يجب والجور في مقابلته (٥) .

والقرآن الكريم قد استعمل كلمة ( العدل ) بمعنى ( الشهادة ) ، قال تعالى ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (٤) . وقد فسرت الآية بقوله تعالى ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ (١٣٢) . حيث قال [ الطبري ] في تفسيره : يعني من العدل المرتضى دينهم وصلاحهم (٦) . وبهذا المعنى استعملها الخليفة عمر بن الخطاب ؓ ، حيث قال لعبد الرحمن بن عوف : أنت عندنا العدل الرضا .

## ثانياً : العدالة في الاصطلاح :

أعتبر المتقدمون من نُقَّاد الحديث { العدالة } أمراً مسلماً ، لا يُكمن قبُولُ رابِيةٍ راوٍ ما لم يَنصِفْ بها ، فكانوا إذا تكلموا على شروط الراوي بيَّنوا ما يتعلَّق بصناعة الحديث ، وتعرَّضوا بشكلٍ خاصٍ إلا ما يقدر في العدالة ، لا إلى ما يثبتها لوضوح موجبها ، وقد أشار الإمام شعبة بن الحجَّاج "رحمه الله تعالى" إلى العدالة فقال في بيان من تُثْرَك روايتُهُم : (( ... وإذا أتهم

(٥) - الأحكام للآمدي : ٧٦/٢ .

(٦) - تفسير الطبري ، لابن جرير الطبري : ٢٢/٦ .

بالكذب )) . فالإتهام بالكذب ينافي العدالة . فلو سُئِلَ عَمَّنْ تُقْبَلُ روايته لأجاب بأنه العدل ، أو الثقة ، أو الصادق ، أو ما يفيد ذلك .

وقد اختلفت العبارات في تحديد معنى ( العدالة ) وتعريفها :

فقد عرف الخطيب البغدادي العدلُ بما يُستخرج منه ، أن العدالة عنده : أداء الفرائض ، ولزوم الأوامر ، وتوقي النواهي ، وتجنب الفواحش المُسقطَة ، وتحري الحق والواجب في الأفعال ، والمعاملات ، والتوقي في اللسان عما يئثم الدين والمروءة . وقال : وليس يكفيهِ في ذلك اجتناب كبائر الذنوب التي يُسمى فاعلُها فاسقاً حتى يكون مع ذلك متوقياً لما يقول كثير من الناس ، إنه لا يعلم أنه كبير ، بل يجوز أن يكون صغيراً ، نحو الكذب الذي لا يقطع على انه كبير ، ونحو التطفيف بحبة وغش المسلمين بما لا يقطع عندهم على أنه كبير من الذنوب .

وعرف الإمام الصنعاني ( العدالة ) : بأنها : أي عدالة الراوي ، هي استقامته التامة في شئون الدين ، وسلامته من الفسق كله ، وسلامته من خوارم المروءة .

وعرف الحافظ ابن حجر ( العدل ) بما يفهم منه : أن العدالة هي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة<sup>(٧)</sup> .

يتبين لنا من هذه التعاريف الأنفة الذكر : أن العدالة هي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ، وأجتناب الأدناس ، وما يَجِلُّ بالمروءة عند الناس .

**فالمروءةُ** : هي التخلُّقُ للشخص بأخلاق أمثاله ، وأقرانه في لِبْسِهِ ومَشْيِهِ ، وحَرَكَاتِهِ ، وَسَكَّاتِهِ ، وسائر صفاته في زمانه ، ومكانه ، ومُجْمَلُها الاحترازُ عما يُدْمُ عُرْفًا .

---

(٧) - نزهة النظر ، للحافظ ابن حجر : ٦٩ .

إذا خوارم المروءة هي أفعال تُعدُّ عُرفاً خلاف العادة في إقليم ما ، ويجعل مرتكبها ذليلاً في أعين من حوله ، وإن كانت مُباحةً شرعاً ، أو مكروهةً ، فهي لا تبلغ بمرتكبها إلى الحرام . ومن أمثلتها : البول في الطريق ، أو الأكل في السوق ، وصُحبة الأراذل ، واللعب بالحمام .... الخ ، ولا يخفى أن بعض هذه الأفعال ترجع إلى العُرف الذي يختلف باختلاف الزمان والمكان .

### \*\* شروط الراوي :

قد يبدو أن نقاد الحديث في القرن الثاني الهجري حتى القرن الثالث ، لم ينصوا على جملة الشروط التي ذكرها المتأخرون ، والواقع غير هذا ، فإنهم لم يُرتبوا مباحث علم الحديث باباً باباً ، ولكنهم ذكروها جميعاً في مواطن متفرقة وبالمناسبة ، وما لم يذكروه ، فقد طبقوه ، فلم يُحرروا باباً بعنوان « شروط الراوي » مثلاً ، ولكنهم أجابوا مَنْ سألهم عن نُقبِ روايته ، ومن تُردُّ روايته ؟ ولم يزد المتأخرون على جمع القواعد السابقة وتنظيمها اعتماداً على أقوال السابقين ، واستنتاجاً من مواقفهم في كتبهم .

### فالشروط التي يجب توافرها في الراوي لتحقيق العدالة هي :

١ . الإسلام : وهذا الشرط لم ينص عليه نقاد الحديث الأوائل ، لأن البداهة تقتضيه ، وهو من شروط أداء الحديث ، لا تحمله .

٢ . العقل : إن [ العقل ] شرط في تحمل الحديث ، وأدائه ، فالمجنون فاقد العقل ، ومن في حكمه كالصبيِّ غير المُميز ، والمعتوه<sup>(٨)</sup> لا تُقبل روايتهم للحديث ، لأن العقل به يتوجَّه الخطاب ، ومنه يتلقَى الصواب .

---

(٨) - هو ناقصُ العقل .

وقد استدل العلماء على وجوب أن يكون الراوي عاقلاً مميزاً ، لقوله ﷺ : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ  
عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ » .

٣ . البلوغ : إن البلوغ مناط التكليف ، وتحمل المسؤولية ، وصلاحية الإنسان لصدور العبارة عنه ،  
وصحة العبادة منه ، والبلوغ شرط في أداء الحديث الشريف ، لا في تحمُّله ، وإن المعتوه لو  
كان بالغاً فهو كالصبي في حكمه ، لأجتماعهما في نقصان العقل . ويُعرف البلوغ بحصول  
أماراته المنصوص عليها بأمور وهي : إنزال المنى بالنسبة للذكر ، ويكون بالاحتلام ، ولأنثى  
بالحيض أي بنزول الدم ، والثالث : إذا لم يحصل هذا للذكر والأنثى : كان البلوغ باستكمال  
خمس عشرة سنة ، فإن الولد إذا تم له هذا المقدار فهو بالغ شرعاً ، مكفَّ بالأحكام .

وتحقيق العدالة في الراوي ، تتجلى بوضوح عند امامنا ابن عبد الهادي "رحمه الله تعالى" ،  
وهو ثناءه على أهل العبادة والصلاح والتقوى . فالعدالة أذن : (هي شطر ميزان الجرح والتعديل)  
، وبها تقبل رواية الراوي وبها تُرد : أي لا تُقبل . ويتجلى قوله في ترجمة ( سعيد بن المسيب )  
: [ كان من سادات التابعين علماً وعملاً وزهداً وورعاً ] .

وكان لأهل الصدق والأمانة عند الامام الدمشقي "رحمه الله" من خلال بيانه للصادقين وثناؤه  
عليهم ، فقد قال في : معاوية بن صالح : ( صالح ، ثقة ، صدوق ) ، وفي : نوح بن يزيد  
المؤدب : ( صدوق ثقة ) .